تحرير المذهب النحوي لقطرب (بعد 214 هـ) من خلال كتابه " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه

Editing the grammatical doctrine of Qatrub (after 214 AH) through his book “The Meanings of the Qur’an and Interpretation of the Problem of Its Parsing”

الباحث: يوسف زاهر

حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة القاضي عياض ـ كلية اللغة العربية بمراكش، المغرب

تاريخ الاستلام: 2023/11/21 تاريخ القبول: 2023 /11/28 تاريخ النشر: 2023/12/15

الملخص:

يروم هذا المقال الوقوف على تحرير مذهب قطرب اللغوي، مع بيان اختياراته اللغوية، وتفييئها إلى ما وافق فيه البصريين، وإلى ما وافق فيه الكوفيين، وإلى ما استبد به دون جمهور النحاة؛ كل ذلك من خلال تتبع متن كتابه " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه " واستنطاق قضاياه ومسائله.

الكلمات المفتاح:

منهج، التفسير اللغوي، قطرب، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه.

Abstract:

This article aims to examine the liberation of Qutrab's linguistic doctrine, clarifying his linguistic choices, and adapting them to what was agreed upon by the Basrans, to what was agreed upon by the Kufans, and to what he adopted without the majority of grammarians. All of this is done by tracing the text of his book "The Meanings of the Qur'an and Interpreting the Problem of Its Parsing" and interrogating its issues and issues.

Keywords:

Methodology, linguistic interpretation, Qatrub, meanings of the Qur'an and interpretation of the problem of its parsing.

المقدمة":

قطرب عالم من معتقي علماء اللغة والنحو وسابقيهم؛ إذ يعتبر من أساطين القرن الثاني للهجرة وبداية الثالث، وذلك أن وفاته كانت بعد سنة (214 للهجرة)، ثم هو بصري النشأة والمشيخة؛ إلا ما كان من مشيخة شيخين كوفيين له[1]. ولذلك فلا غرابة أن ينسب - للوهلة الأولى - بصريا، ويسلك في مذهبهم، ويعد من ركائزهم[2]. بيد أن دراسة كتابه " المعاني " كشفت عن تصرف قطرب في المعرفة النحوية تصرفا مستقلا، يخرج به من أن يكون بصريا خالص النحيزة البصرية؛ وإن وافق جمهور البصريين في كثير من المسائل النحوية[3].

المطلب الأول: موقفه من الإعراب.

كتب النحو طافحة بنسبة إنكار وقوع الإعراب في اللغة لِقطرب، وأن تغيير أواخر الكلم؛ إنما هو للفرق بين الوصل والوقف، وأنه لا مدخل للإعراب في بيان تباين المعاني لتباين التراكيب. ولعل أقدم من نقل هذا المذهب عن قطرب هو الزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النحو "، فكل من وقفت عليه ممن ينسب هذا المذهب لقطرب؛ إنما يعول على قول الزجاجي: " **باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام:**

فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟

الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون: فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني؛ بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: " ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً "، فدلوا برفع " **زيد** " على أن الفعل له، وبنصب " **عمرو** " على أن الفعل واقع به. وقالوا: " ضُرب زيد "، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع " زيد " على أن الفعل لما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: " هذا غلامُ زيدٍ "، فدلوا بخفض " زيد " على إضافة " الغلام " إليه. وكذلك سائر المعاني؛ جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني.

هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني. فما اتفق إعرابه؛ واختلف معناه، قولك: " إن زيداً أخوك "، و" لعل زيداً أخوك "، و"كأن زيداً أخوك "؛ اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه، واتفق معناه قولك: " ما زيدٌ قائماً "، و" ما زيدٌ قائمٌ "، اختلف إعرابه، واتفق معناه. ومثله: " ما رأيته منذ يومين "، و" منذ يومان "، و" لا مال عندك "، و" لا مالٌ عندك " ... **قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني؛ لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.**

---

[1] ـ هما: المفضل الضبي (178 هـ)، والهيثم بن عدي (207 هـ). ولم تذكرهما كتب التراجم والطبقات التي تناولت قطربا؛ وإنما أخذنا مشيختهما لقطرب من خلال تصريحه بالأخذ عنهم والسماع منهم في كتابه " المعاني ". وهذا من جملة فوائد جمة أفدناها من هذا العلق النفيس. أما المفضل الضبي فقد ورد ذكره كثيرا، وهذه بعض مواطن ذلك (2/ 638 ؛ 2/ 716 ؛ 3/ 1010)، وأما الهيثم بن عدي فقد ذكر مرة واحدة (3/ 983 ـ 984).

أما باقي شيوخه فبصريون، وهم: عيسى بن عمر الثقفي (149 هـ)، وقد جاءت مشيخته لقطرب في معجم الأدباء (6/ 2646)، وعثمان البُرّي البصري (173 هـ)، وقد أفادنا الجاحظ سماع قطرب منه كما في البيان والتبيين (2/ 42)، وخلف الأحمر (175 هـ) على ما جاء في الوافي بالوفيات (5/ 15)، وبغية الوعاة (1/ 242)، وسيبويه (180 هـ) على ما أفادته نزهة الألباء (1/ 57)، ومعجم الأدباء (6/ 2646)، وإنباه الرواة (2/ 345)، ويونس بن حبيب (182 هـ) على ما هو مثبت في نزهة الألباء (1/ 47 ـ 48)، وضرار بن عمر (في حدود 230 هـ) على ما في البيان والتبيين (1/ 42)، وأبو إسحق النظام (230 هـ) على ما في معجم الأدباء (6/ 2646)، والوافي بالوفيات (5/ 15).

وقد أفادنا قطرب مشائخ له، لم نظفر بمشيختهم له في كتاب؛ إلا ما كان من تصريح قطرب – نفسه – في " معانيه " بالأخذ عنهم، وهم:

ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (وفاته: ما بين سنتي 209 هـ ؛ 213 هـ). معاني القرآن: 3/ 1165.

ـ بشار الناقط (؟). معاني القرآن (2/ 407 ؛ 1/ 441. ؛ 2/ 511).

ـ ابن أبي عمرو بن العلاء. معاني القرآن: 3/ 1169.

ـ " يوسف "، وقد ورد هذا الاسم مبهما. معاني القرآن: 2/ 653.

[2] ـ وهذا الأمر كأنه إجماع ممن ترجم له؛ فكل الكتب – ممن تذكر مذهبه النحوي - مطبقة على أنه من بصري المذهب، وأنه صاحب انفرادات وشذوذ؛ أما كونه جانح لمذهب الكوفيين في غير ما مسألة، فما لم أقف على من صفى إليه، أو نبه عليه !

وعموما؛ فالمصادر التي تذكر بصرية قطرب، وتسلكه في مذهب البصريين كثيرة جدا. ومن جملتها المصادر الواردة في الإحالة التالية (الثانية).

[3] ـ ولا غرابة؛ فهو بصري النشأة، فلا غرو أن يبقى على مذهب البصريين في جملة من المسائل. وكونه على مذهبهم في جملة من المسائل لا ينفي أن يكون قد خالفهم في مسائل أخرى؛ قد تكون أكثر عددا، وألزق بالمذهب من المسائل التي وقع فيها الوفاق بينه وبينهم. وقد أحصيت هذه المسائل، فوجدت أن قطربا وافق البصريين في عشرين مسألة من مسائل النحو، في حين خالف شيخه سيبويه، أو خالف مشهور مذهب البصريين في خمسة وعشرين مسألة، وقد أوردت أمثلة من ذلك في المطلب الثاني. وهذا يبين تحرر قطرب ونزوعه نحو الاجتهاد؛ إذ فاق ما خالف فيه البصريين - من مسائل - ما وافقهم فيه.

قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك؛ جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان "[4].

وقد تابع أبو القاسم الصنعاني الزجاجيَّ في نسبته لقطرب القول بعدم وقوع الإعراب للفرق بين المعاني، كما عرض الصنعاني لمذاهب النحاة في " مسألة الإعراب "؛ قائلا: " وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: عن قطرب أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني؛ لا في الأسماء، ولا في الأفعال. وإنَّما دخلت الحركات للفرق بين الوصل والوقف بدليل أنها تثبت بثبوت الوصل، وتنتفي بانتفائه بخلاف الإعراب.

الثاني: قول الكوفيين إنه دخل للفرق بين المعاني في الأسماء والأفعال. أما الأسماء فمثل: " ما أحسن زيداً ! " في التعجب، و " ما أحسن زيدٌ " في النفي، و " ما أحسنُ زيدٍ ؟ " في الاستفهام. ومثل: " ضرب زيدٌ عمراً "؛ لا يتميز الفاعل من المفعول إلا بالإعراب، وأما الأفعال ففي مسائل منها: " لا تأكلْ السمك وتشربُ اللبن "، بجزمهما للنهي عن فعل واحد منهما، وبالنصب عن الجمع بينهما في البطن؛ لأن الواو تقدر بعدها " أن "، وبالرفع عن الجمع بينهما في الفم؛ لأنها واو الحال، ومنها: " لا " في النهي، و " لا " في النفي، ولام " كي "، ولام الأمر، لولا الإعراب لالتبست هذه المعاني.

الثالث: قول البصريين إنه في الأسماء يدل على المعاني، ولا يدل في الفعل؛ لأن المعاني المختلفة منه تشترك في الإعراب الواحد، كالأمر، والنهي، والإثبات، والنفي، والحال، والاستقبال، والخبر، والاستخبار نحو: ليقم زيد، ولا يقم، ويقوم زيدٌ، ولا يقوم، ويقوم زيد، وسيقوم، ويقوم زيد، وهل يقوم زيد؟ وإنما تفترق المعاني في الفعل بالصيغ، أو بقرينة أخرى، كالمضارع الصالح للحال والاستقبال، ولا يكون هذا الاشتراك في إعراب الأسماء، فأما اشتراك المنصوب والمجرور في باب المثنى، والمجموع، وما لا ينصرف، وجمع المؤنث السالم فلمؤاخاة بينها، ولا يقع الاشتراك بين الفاعلية والمفعولية في علامة "[5].

ومجمل الكلام أن يقال: إن كتب النحو تنسب لقطرب فيما يتصل بمسألة الإعراب ثلاثة أقوال:

الأول: أن قطربا ينكر وقوع الإعراب في كلام العرب مطلقا.

الثاني: أن قطربا يصرح بوقوع الإعراب في الأسماء الستة.

الثالث: أن قطربا يصرح بوقوع الإعراب في المجموع والمثنى.

أما الأمر الأول؛ فيدل عليه النقلان السابقان، ثم هو مستفيض في كتب النحو على اختلاف طبقاتها[6].

وأما الأمر الثاني؛ فمبسوط في كتب النحو كسالفه، وفيه يقول السيوطي: " فِي **إِعْرَاب الْأَسْمَاء السِّتَّة** مَذَاهِب: أَحدهَا: وَهُوَ الْمَشْهُور؛ أَن هَذِه الأحرف **نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب**، وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات. **وَهَذَا مَذْهَب قطرب**، والزيادي، والزجاجي من الْبَصرِيين، وَهِشَام من الْكُوفِيّين "[7].

وأما الأمر الثالث؛ فليس دون الأولين ذيوعا، وفيه يقول أبو البركات الأنباري: " مسألة: [القولُ في إعراب المثنَّى والجمع على حَدِّه].

ذهب الكوفيُّون إلى أن الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع؛ بمنزلة الفتحة، والضمة، والكسرة؛ **في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو عليّ قُطْرُبُ بن المستنير.** وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصريّون إلى أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرّد، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمر الجَرْمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحُكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع "[8].

لكن هذه الأقوال المنسوبة لقطرب مشكلةٌ من حيث أنها لا تستقيم أن تكون مذهبا واحدا؛ فالقول الأول صريح في نفي وقوع الإعراب في كلام العرب، أما الثاني والثالث فيفيدان أن قطربا يرى أن الإعراب واقع في الأسماء الستة، وفي المجموع والمثنى. ولما كان الإعراب لا يتجزأ بأن يدخل في بعض الكلام - القابل له - دون بعض؛ أفادنا القولان الثاني والأول أن قطربا قائل بوقوع الإعراب.

---

[4] ـ الإيضاح في علل النحو: 69 ـ 71.

[5] ـ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثانية وافية: 55 ـ 56.

[6] ـ ينظر - علاوة على ما سلف - : التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 156)، واللباب في علل الإعراب والبناء (1/ 55 ـ 56)؛ كلاهما للعكبري، والتذييل والتكميل لأبي حيان (1/ 124)، وتوضيح المقاصد للمرادي (1/ 298).

[7] ـ همع الهوامع: 1/ 136.

وينظر علاوة عليه: اللباب في علل الإعراب والبناء (1/ 94)، والتذييل والتكميل (1/ 176)، وتوضيح المقاصد (1/ 314)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 254).

[8] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين: 1/ 29.

وينظر على ما سلف: علل التثنية لابن جني (1/ 103)، والتبيين عن مذاهب النحويين (1/ 204)، وتوضيح المقاصد (1/ 330)، وهمع الهوامع (1/ 177).

وإذا ما أردنا نستنطق كتاب " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه " حَكَمًا على هذين القولين المترافعين؛ فإنه لا محالة يقضي بأن مذهب قطرب هو مذهب جمهور النحاة السائرين إلى القول بوقوع الإعراب في لغة العرب. وذلك أن نصوص " المعاني " تتضافر - من غير وجه - في إفادة أن قطربا يرى أن الإعراب يُبَيِّنُ المقصود، ويهتك سِتر الدلالات، ويَتبع العوامل التي تعتور المعاني.

وهذه بعض النصوص التي تكشف عن ذلك، وتحسم مادة الخلاف فيه. وإلا فالنصوص عن قطرب في ذلك يُعيي إحصاؤها كثرة:

النص الأول: قال قطرب: " عبد الله بن أبي إسحق **" فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ "**[البقرة: 38]، **" وَمَحْيَيَّ "**[الأنعام: 168] ، وهي لغة فاشية في أهل العالية، وبعض هذيل، وبعض فزارة، فيما زعم يونس، في كل مقصور نحو: **" عَصَيَّ "**[طه: 18]، و " قَفَيَّ "، و**" يَا بُشْرَيَّ "**[يوسف: 19] ، ولا يقال في ألف الاثنين؛ لأن ذلك تغيير للإعراب، فيلتبس في الخفض والنصب "[9].

وفي معنى النص الأول؛ قول قطرب في محل آخر: " وهي قراءة ابن أبي إسحق **" فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ "**، وكذلك: **" عَصَيَّ "** و **" قَفَيَّ "**، يريد: " عصايَ "، و" قفايَ ". قال: ولا يقال ذلك في ألف الإعراب، إذا قلت: رجلايَ وغلاميَ؛ لأن الرفع ينقلب إلى لفظ النصب والخفض فيلتبس "[10].

النص الثاني: قال قطرب: " وقالت قيس: متاعنا لَدَنَ دارك؛ فنصبوا النون وأوقعوا الإعراب عليها؛ وقالوا: من لَدُنِ دارك، فخفضوا "[11].

النص الثالث: قال قطرب: " قوله: ﴿ **لَا ذَلُولٌ** ﴾[البقرة: 71]، قراءة لبعضهم: **" لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ "** بالنصب بغير تنوين. قراءة العامة: ﴿ **لَا ذَلُولٌ** ﴾؛ لأنها صفة للبقرة التي ذكر، فقد قصد إليها "[12].

النص الرابع: قال قطرب: " أبو عمرو: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ** ﴾[البقرة: 185] بالرفع، مجاهد: **" شَهْرَ رَمَضَانَ "** بالنصب. يكون الرفع على الابتداء، ويكون ﴿**الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾ الخبر عنه، والنصب على: وأن تصوموا شهر رمضان، ويكون على: كنتم يعلمون شهر رمضان؛ أي: تعرفونه وقدر ثوابه "[13].

النص الخامس: قال قطرب:

" الحسن: ﴿ **فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾[البقرة: 284] يرفع.

وابن عباس: **" فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ "** ينصب.

أبو عمرو: ﴿ **فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾جزم.

فالرفع على الابتداء، والنصب على الجواب بالفاء، وليس بالكثير في الجزاء، وسنخبر عن ذلك، والجزم على العطف على أوله، ولا بأس به، والابتداء أيضا حسن "[14].

ويزيد هذا تقريرا أن قطربا أجرى مصطلح " الإعراب "، ومصطلح " الإعمال " على وفق المعنى الذي يريده النحاة، وهو تباين المعاني لتباين العوامل المسلطة على الكلم. وهذه بعض النصوص في مواطن ورود هذين المصطلحين:

أولا: مصطلح " الإعراب ".

النص الأول: قال قطرب: " وقال قال بعض عُقَيل وهُذَيل: " هم الَّذونَ قالوا ذلك "، و" رأيت الَّذِينَ قالوا ذلك "، **فأجروا عليها الإعراب** "[15].

النص الثاني: قال قطرب: " وبعضهم قال: حيثُ - بالضم - تَعْلَمُ، موافقٌ، ورأيته حيثَ تَعْلَمُ، ومن حيثِ تَعْلَمُ؛ **فيجري عليه الإعراب**، وكذلك: حَوْثُ "[16].

النص الثالث: قال قطرب: " قال الله عز وجل ﴿ **وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ** ﴾[يونس: 37]؛ كأنه قال: ولكن كان تصديق الذي، **والرفع جائز في الإعراب؛ الرفع على الابتداء**، كأنه قال: ولكن هو تصديق الذي بين يديه "[17].

ثانيا: مصطلح " الإعمال ":

النص الأول: قال قطرب: " وقد حكي عن الشعبي **" شَهَادَةُ اللهِ "**[المائدة: 106] ينون شهادة، ويخفض الاسم على اليمين؛ كأنه قال: " شهادةً واللهِ "؛ **فخفض على إضمار الواو، وإعمالها مضمرة** "[18].

---

[9] ـ معاني القرآن لقطرب: 1/ 140.

[10] ـ ن.م: 2/ 392.

[11] ـ ن.م: 2/ 961.

[12] ـ معاني القرآن لقطرب: 1/ 151.

[13] ـ ن.م: 2/ 167 ـ 168.

[14] ن.م: 2/ 193.

[15] ـ معاني القرآن لقطرب: 1/ 27.

[16] ـ ن.م: 2/ 222.

[17] ـ ن.م: 3/ 944.

[18] ـ ن.م: 2/ 666 ـ 667.

النص الثاني: قال قطرب: " وبغنا عن النبي صلى الله عليه [وسلم] أنه قال: " ﴿ **إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرُ صَالِحٍ** ﴾[هود: 46]؛ **على الفعل وإعماله**، وكذلك قرأ ابن عباس وعكرمة "[19].

النص الثالث: قال قطرب: " قراءة أبي عمرو ﴿ **مَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ** ﴾[النحل: 116]، **يكون على إعمال** ﴿ **تَصِفُ** ﴾ "[20].

المطلب الثاني: الاختيارات التي خرج فيها قطرب عن مذهب البصريين.

هذا المطلب معقود لبيان الاختيارات التي خرج فيها قطرب عن مجمل مذهب البصريين. وتنظمه قضيتان:

ـ الأولى في تتبع المسائل النحوية التي باين فيها قطرب مذهب البصريين.

وهي جملة مسائل باين فيها قطرب مذهب البصريين؛ بأن خالف فيها شيخه سيبويه، أو خرج فيها عن مذهب أهل البصرة في الجملة[21]، أو بأن وافق فيها مشهور مذهب الكوفيين، ومقدمي أئمتهم. وقد تتحد هذه الأمور الثلاثة. وقد أحصيت من جنس هذه المسائل ما يربو على خمسة وعشرين مسألة. وهذه مُثُل منها:

المسألة الأولى: ذهاب قطرب إلى أن " أو " تأتي بمعنى الواو، وهو مذهب الكوفيين.

قال قطرب: " وقوله: ﴿ **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ﴾[البقرة: 74]، ﴿ **فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى** ﴾[النجم: 9]، وقوله عز وجل: ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ** ﴾[النور: 31] المعنى: وآبائهن، وقوله: ﴿ **أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ** ﴾[النور: 61]. قال النابغة: [البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يريد: ونصفه.

وقال ابن أحمر الباهلي: [الطويل]

قَرَى عَنْكُمَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَيَّبَتْنِي غَيَابِيَا

يريد: ونصف ثالث "[22].

هذا النص يفيدنا أن قطربا يرى أن " أو " تأتي بمعنى الواو، وهو بذلك يخالف مذهب عموم البصريين المانعين مجيء " أو " بمعنى الواو. ومذهب قطرب هو مذهب الكوفيين، وصار إليه من البصريين الأخفش، والجَرمي، وابن جني[23].

المسألة الثانية: قطرب يوافق الكوفيين في مجيء الواو زائدة.

قال قطرب: " ومن كلامهم أن يزيدوا الواو "[24].

ذهب قطرب إلى أن الواو تكون زائدة، وهو مذهب الكوفيين، وصار إليه من البصريين كل من الأخفش، والمبرد، وابن برهان[25].

المسألة الثالثة: موافقة قطرب للكوفيين في جواز صرف كل ما لا ينصرف إلا " **أَفْعَلَ مِنْكَ** ".

قال قطرب: " والعرب محكي عنها صرف ما لا ينصرف كله إلا " أفعلَ منك " وحدها؛ مثل: أفضل منك، وأعقل منك؛ كأنهم كرهوا التنوين؛ لاتصال منك بأفعل، فطال الاسم "[26].

---

[19] . ن.م: 3/ 949.

[20] . ن.م: 3/ 1154.

[21] . وإنما قلت " في الجملة "، ولم أقل " قاطبة "؛ لأن وحدة المذهب النحوي شيء نسبي؛ فقلما يقع الإجماع في مذهب من المذاهب على كل مسألة من مسائل المذهب الواحد أو المدرسة الواحدة. وآية ذلك أن الكلام يساق لبيان مخالفات قطرب – البصري من حيث التنشئة وغلبة الشيوخ – لمذهب البصريين، ثم إن هذه المخالفات – وجودا وعدما – هي التي تكشف حقيقة بقاء العالم على المذهب الذي غذي به استهلال الطلب أو خروجه منه؛ وكونه مقلدا أو مجتهدا.

[22] . معاني القرآن: 1/ 65 . 66.

[23] . الخصائص لابن جني (2/ 462)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 391)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1991)، والجنى الداني (230)، ومغني اللبيب لابن هشام (88 . 89).

[24] . معاني القرآن: 1/ 66.

[25] . ينظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 374)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1256 . 1257)، وشرح التسهيل (3/ 351 . 356)، ومغني اللبيب (473)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 381 . 394).

[26] . معاني القرآن: 1/ 112.

وهذا الذي ذهب إليه قطرب من جواز صرف ما لا ينصرف كله إلا " أفعلَ منك " وحدها؛ إنما هو مذهب الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي، والفراء. والبصريون لا يجيزون صرف " أفعل من " إلا للضرورة، والأخفش مروي عنه جواز صرف كل ما لا ينصرف[27].

المسألة الرابعة: ذهب قطرب إلى " أَنْ " قد تأتي جازمة، وهو مذهب كوفي.

قال قطرب: " ومثل ذلك قول الهذلي: [الطويل]

وَهَلْ بَعْدَ أَنْ قَدْ هَدَّنِي الْحُزْنُ هَدَّةً
تَضَائَلَ لَهَا جِسْمِي وَرَقَّ لَهَا عَظْمِي

وقال الراجز: [مشطور الرجز]

إِنَّكَ لَنْ تُرْسِلَ لَهُنَّ ذَائِدَا
لَوْلَا الزِّمَامُ اقْتَحَمَ الْأَجَالِدَا

إلا أن بعض العرب يقول: لَنْ يَفْعَلْ، فيجزم بها؛ وقد يجوز أن يكون البيت على هذه اللغة "[28].

ذهب قطرب في هذا أن إلى " أَنْ " قد تأتي جازمة، وهو مذهب أئمة الكوفيين: الرؤاسي، والكسائي والفراء. وجنح إليه من البصريين اللحياني، وأبو عبيدة. واختاره أبو حيان؛ لكن مع تجويز ذلك على قلة[29].

المسألة الخامسة: قطرب على مذهب الكوفيين في جواز تحقيق الهمزتين الملتصقتين من كلمتين.

قال قطرب: " وأما قوله عز وجل: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ** ﴾[البقرة: 6]، و﴿ **أَإِذَا مِتْنَا** ﴾[المؤمنون: 82]؛ فبعض العرب يدخلها في آخر الكلام فيقول: " إِذَا خَرَجَ زَيْدٌ: أَتَخْرُجُ "، وبعضهم يدخلها مرتين، فيقول: " أَإِذَا خَرَجَ زَيْدٌ: أَتَخْرُجُ ؟ "، فكأن هذا على كلامين؛ كأنه قال: ﴿ **أَإِذَا مِتْنَا** ﴾ على جواب كلام قد تقدم، ثم قال: ﴿ **أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ** ﴾[المؤمنون: 82] بلغة هذيل، بتحقيق الهمزتين، وعامة: تميم، وعكل، ومن جاورهم "[30].

ذهب قطرب في هذا النص إلى جواز تحقيق الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين، ورواه عن العرب، وسلم به. وسيبويه يوجب تخفيف إحدى الهمزتين، وينسبه لأبي عمرو، وتابع السيرافي سيبويه. والصواب في هذه المسألة مع قطرب، ومذهبه هو الأوفق، وهو مذهب أبي زيد من البصريين، وهو اختيار جماعة من الكوفيين، وعليه قراءة أئمتهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وهي قراءة ابن عامر الشامي – أيضا -[31].

المسألة السادسة: مخالف قطرب للبصريين في جملة أمور من مبحث أدوات الشرط الجازمة.

قال قطرب: " وحروف الجزاء في القرآن، وجميع الكلام: إن، ومن، وما، وأنّى، وأين، ومتى، وأيان، وحيثما بإدخال " ما " مع حيث؛ وقد جَازَوا بحيث بغير " ما "، وهي بما أكثر؛ وكذلك: إذاما، وإذما، ومهما، من حروف الجزاء؛ وقالوا أيضا: ممهن، وهي عندنا: " ما ما " مكررة، فكرهوا اتفاق اللفظين فأبدلوا من الألف الأولى هاء، كقولهم: " هنرت النار "، و" هرحت الدابة "، و" هرقت الماء "؛ يريد: " أنرت النار "، و" أرحت "، و" أرقت الماء "، وأما " كم " فالجزاء بها جائز في القياس، وكذلك: " كيف "، ولم نسمعه منهم، وذلك أن تقول: " كم تأخذ آخذ "؛ لأنها حرف استفهام. وأما أصل الجزاء، والحرف الذي لا يفارقه الجزاء فهو " إن " وحدها، وهو قوله: ﴿ **وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ** ﴾[الزمر: 7]، ﴿ **وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ** ﴾[محمد: 38] "[32].

في هذا النص جملة أمور:

ـ الأول: أن قطربا يرى جواز الجزم بـ " حيث " مجردة عن " ما "، وفي ذلك مخالفة لشيخه سيبويه، وذلك أن سيبويه يمنع الجزم بـ " حيث " مجردة من " ما "[33].

---

[27] . شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 192)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (2/ 783)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 402)، توضيح المقاصد (2/ 1226 . 1227)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 497).

[28] . معاني القرآن: 1/ 127 . 128.

[29] . شرح التسهيل (4/ 13 . 14)، وارتشاف الضرب (4/ 642)، وتوضيح المقاصد (3/ 1237)، وتمهيد القواعد (8/ 4135 . 4136).

[30] . معاني القرآن: 2/ 196 . 197.

[31] . وقد وافقهم من غير السبعة بعض القراء.

ينظر: الكتاب (3/ 449)، وشرح كتاب سيبويه (4/ 284)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (73).

[32] . معاني القرآن: 2/ 426.

[33] . الكتاب: 3/ 56 . 57.

_ الثاني: ظاهر كلام قطرب مُفيد أنه يرى أن " إذاما " تجزم من غير ضرورة؛ أي: تجزم نثرا وشعرا. ومذهب الخليل وسيبويه عدم جواز الجزم بـ " إذا " و" إذا ما "؛ إلا لضرورة الشعر[34].

_ الثالث: موافقة قطرب للكوفيين في الجزم بـ " كيف "؛ خلاف لسيبويه والبصريين[35].

المسألة السابعة: ذهب قطرب إلى جواز مجيء " فاعل " بمعنى " مفعول "، وهو مذهب الكوفيين.

قال قطرب: " الوجه الثالث: أن تريد بعاصم لا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إلا المرحوم عند الله؛ لأن معنى الآية ذلك إذا قال: ﴿ **لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ** ﴾[هود: 93]. ومثل ذلك في " فاعل "، وهي على معنى " مفعول "؛ قولهم: الراحلة، وإنما هي: المَرْحُولَةُ؛ وهذا سر كاتم؛ أي: مَكْتُومٌ، لأن السر لا يكون كاتما، وقولهم: ما أنت بحازم عقل؛ أي: مَحْزُومٍ، وكذلك: هذا أمر عارف؛ أي: مَعْرُوفٌ، ورجل عارف؛ أي معروف ... وكذلك قوله: ﴿ **مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[الطارق: 6]، قال ابن عباس: مُهْراق؛ صيره مفعولا ... وكذلك العائذ: التي يعوذ بها ولدها؛ فهي مفعولة في المعنى. وكذلك: ﴿ **عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾[الحاقة: 21]، يجوز أن تريد: مرضية ...

وكأن هذا المعنى إنما [يحدث إذا كان] لا يخاف فيها التباس الفاعل بالمفعول "[36].

ذهب قطرب في هذا النص إلى جواز مجيء " فاعل " بمعنى " مفعول " إذا أمن اللبس، وهو مذهب الكسائي، والفراء، وسائر الكوفيين. أما البصريون فيمنعون وقوع **فاعل** بمعنى **مفعول**، ولا يرون ذلك[37].

المسألة الثامنة: قطرب على مذهب الكوفيين في أن الاختصاص بالتأنيث علة ترك التاء في " حائض " و" طامث ".

قال قطرب: " وأما قوله عز وجل: ﴿ **وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا** ﴾[الأنعام: 25]، فالفعل: وَقَرَتْ أُذُنُهُ تَقِرُ، ووَقُرَتْ تَوْقُرُ وَقْرًا، ووُقِرَتْ فهي مَوْقُورَةٌ ... وإنما قيل: نخلة مُوقِرٌ، كما قيل: امرأة طَامِثٌ وحَائِضٌ؛ لأنه لا شرك للذكر فيه "[38].

وافق قطرب في هذا النص الكوفيين في أن الاختصاص بالتأنيث علة ترك التاء في " حائض " و" طامث ". ومذهب البصريين أن حذف التاء إنما هو لقصد النسب، أو لأنه في الأصل وصف لـ " شيء "، والأول مذهب الخليل، والثاني مذهب سيبويه[39].

المسألة التاسعة: ذهب قطرب إلى أن الكاف تقع بمعنى " على "، وهو مذهب الكوفيين.

قال قطرب: " قوله: ﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ** ﴾[الأنفال: 5]، قال ابن عباس رحمه الله: المعنى " امض على الذي أخرجك ربك من بيتك "؛ صيرها في معنى الكاف، فصير معنى " على الذي ": " كما " "[40].

ذهب قطرب في هذا النص إلى أن الكاف تقع بمعنى " على "، وهو مذهب الكوفيين، وعلى رأسهم الفراء، وهو مذهب الأخفش من البصريين، واختيار ابن مالك[41].

المسألة العاشرة: ذهب قطرب إلى مجيء " إنْ " الشرطية بمعنى " إذ "، وهو مذهب كوفي.

قال قطرب: " وقوله: ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً** ﴾[التوبة: 28]، فحكاها أهلُ التفسير - التِقَةُ - أن المعنى: وإذ خفتم عيلة؛ أي قد مضى خوفهم، وكانوا خافوا؛ وقول ابن عباس يقوي ذلك في قوله: ﴿ **إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾[البقرة: 91]، قال يريد: " إذ كنتم في خوفه، إن كنتم مؤمنين ". ومثل ذلك قول الشاعر:[الطويل]

---

[34] . الكتاب (3/ 60 . 61)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 175 . 176)، وشرح المفصل (4/ 271 . 272)، وشرح التسهيل (4/ 82)، وشرح الشذور للجوجري (2/ 602 . 603).

[35] . الكتاب (3/ 60)، وتوضيح المقاصد (3/ 1277).

[36] . معاني القرآن: 2/ 480 . 483.

[37] . الكتاب (3/ 382)، ومعاني القرآن للفراء (2/ 15 . 16)، وإعراب القرآن للنحاس (5/ 124)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (2/ 592 . 593)، وارتشاف الضرب (1/ 149).

[38] . معاني القرآن: 2/ 746.

[39] . الكتاب (3/ 383 . 384)، والمفصل للزمخشري (3/ 371).

[40] . معاني القرآن (2/ 876).

[41] . معاني القرآن للفراء (1/ 304)، وشرح التسهيل (3/ 170)، ومغني اللبيب (2/ 235)، والجنى الداني (84).

أَتَجْزَعُ إِنْ أَطْلَالُ حَنَّتْ وَشَاقَهَا تَقَرُّقُنَا يَوْمَ الْخُبَيْتِ عَلَى ظَهْرِ

قال: أراد إذ أطلال حنت، أثبت حنينها كالآية.

وعلى هذا يوجه هذا البيت: [الطويل]

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمِ

أي إذ حزتا؛ ومثله: إن كنتَ أبي فأحسن إلي؛ المعنى إذ كنت أبي؛ لأنه ليس ها هنا شك، ولا استقبال لأبوة فيما يستقبل "[42].

ذهب قطرب في هذا النص إلى مجيء " إنْ " الشرطية بمعنى " إذ "، وهو مذهب كوفي[43]، وقد وقع عند الفراء في معانيه[44].

المسألة الحادية عشرة: ذهب قطرب إلى وقوع " مَنْ " لغوا، وهو قول الكوفيين.

قال قطرب: " قول عنترة: [الكامل]

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

فقالوا " مَنْ " - ها هنا - توكيد [في رواية محمد].

[وقال العبدي]: لغو؛ كأنه قال: يا شاة قنص، فوكد بـ " من ".

ومثله قول الآخر: [البسيط]

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ النَّاسِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْعَشِيرَةُ وَالْأَكْثَرُونَ مَنْ عَدَدَا

فألغى " مَنْ "، وهذا يحسن إلغاء الواو "[45].

ذهب قطرب في هذا النص إلى وقوع " مَنْ " لغوا؛ أي: زائدة. وهو مذهب كوفي[46].

المسألة الثانية عشرة: مخالفة قطرب للبصريين في جملة أمور تتعلق بحروف النداء.

قال قطرب: " وأما: ﴿ **يُوسُفُ** ﴾[يوسف: 29]، فإنه ناداه بغير ياء، يريد: " يا يوسف "، وهم يقولون في النداء: يا زيدُ، وأي زيدُ، وآي زيدُ، فيجمعون بين ساكنين، ووا زيدُ، وآ زيدُ، على تقدير، وعَا زيدُ، وهي مقولة، وأَ زيدُ، بألف واحدة، وها زيدُ، وهيا زيدُ، وهَإِي زيدُ "[47].

حروف النداء التي ذكرها قطرب في هذا النص عشرة، وهي: " يا "، " أي "، " آي "، " وا "، " آ "، " عَا "، " أ "، " ها "، " هيا "، " هإي ".

وفي ذلك مباينة لمذهب سيبويه، وموافقة لمذهب الكوفيين من عدة وجوه:

الأول: أن سيبويه ذكر خمسة أدوات فقط[48]، وهي: " يا "، " أيا "، " هيا "، " أي "، " أ ".

الثاني: أن قطربا يوافق الكوفيين في زيادة " آ " و " آي "؛ إذ جَعَلَهُمَا من حروف النداء. وذلك مذهب كوفي، تابعهم عليه ابن مالك، وابن هشام[49].

الثالث: أن قطربا عد " وا " من حروف النداء، والحال أنها عند الجمهور النحاة متمحضة للندبة. فهذا خروج منه عن مذهب البصريين، بل وشذوذ عن الجم الغفير من النحاة؛ إلا ما نُقل عن بعض النحاة – من دون تسمية، ولا تعيين – أنه يجيز استعمالها في النداء حقيقة، ولا يبعد أن يكون المراد به قطربا نفسه[50].

الرابع: أن قطربا شذ في جعل " هَا "، و" هَإِي "، و" عَا "؛ من حروف النداء. ولم أقف على ذلك مذهبا لأحد فيما رجعت إليه من مظان.

المسألة الثالثة عشرة: ذهب قطرب إلى جواز وقوع الكاف في النثر بمعنى " مثل "، وفي ذلك مخالفة لمذهب سيبويه الذي يمنع ذلك في الاختيار.

قال قطرب: " قال أبو علي: وإن كانت الكاف في: " كمَا ذاك "، و" كهين " توكيدا؛ فقلت أصير: ﴿ **وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا** ﴾[الأنعام: 129] وما أشبهها على ذلك؛ كان مذهبا، وأن تكون اسما بمنزلة المثل أحسن "[51].

ذهب قطرب في هذا النص إلى أمرين:

---

[42] . معاني القرآن (2/ 897 . 898).

[43] . الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 518)، ومغني اللبيب (39 . 40).

[44] . معاني القرآن للفراء: 3/ 27.

[45] . معاني القرآن: 3/ 1005 . 1006.

[46] . شرح كتاب سيبويه (1/ 71)، وشرح المفصل (2/ 414)، وشرح التسهيل (1/ 214 . 216)، ومغني اللبيب (1/ 434 . 435).

[47] . معاني القرآن: 3/ 1050.

[48] . الكتاب (2/ 229 . 231): " باب الحروف التي ينبه بها المدعو: فأما الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهَيا، وأي، وبالألف ".

[49] . شرح التسهيل (3/ 386)، والجنى الداني (1/ 232)، وتوضيح المقاصد (2/ 1051 . 1052)، ومغني اللبيب (1/ 29؛ 1/ 418 . 419).

[50] . الكتاب (2/ 222)، وشرح المفصل (5/ 51)، وشرح التسهيل (3/ 413)، ومغني اللبيب (1/ 482 . 483)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 412).

[51] . معاني القرآن: 3/ 1074.

الأول: وهو جواز وقوع الكاف زائدة للتوكيد، وهو معنى يذكره أكثر النحاة للكاف، ولا إشكال فيه[52].

الثاني: وهو جواز وقوعها في النثر بمعنى: " مثل "، وهو الذي يهمنا هنا؛ إذ فيه مخالفة لمذهب سيبويه الذي يمنع ذلك في الاختيار[53].

المسألة الرابعة عشرة: قطرب على جواز دخول " مِنْ " في الإيجاب، وجرها المعرفة، وفي ذلك مخالفة لجمهور البصريين.

قال قطرب: " ويجوز على: ﴿ **آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ** ﴾[يوسف: 101]؛ أي: المُلْكَ، و﴿ **وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ** ﴾[يوسف: 101]؛ أي: تأويل الأحاديث على مثل: ﴿ **وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ** ﴾ [البقرة: 271]؛ أي: سَيِّئَاتِكُمْ "[54].

يؤخذ من الآيات التي ساقها قطرب هنا أنه يجيز دخول " مِنْ " في الإيجاب وجرها المعرفة. وهو مذهب يأباه جمهور البصريين، وعلى رأسهم سيبويه. وارتضى هذا المذهب الأخفش، وابن جني. وعليه مذهب قطرب - هنا - هو مذهب الكسائي، ومذهبا بطريقة الكوفيين أشكل[55].

المسألة الخامسة عشرة: ذهب قطرب إلى جواز وقوع الاسم زائدا، وهو مذهب الكوفيين.

قال قطرب: " وفيها وجه آخر: كأنه إذا قال: ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ** ﴾[محمد: 15]؛ قال: الجنة التي وعد المتقون.

وكذلك قوله: ﴿ **إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾[النمل: 30]؛ كأنه قال: بالله الرحمن الرحيم، وهو المعنى، وكذلك قوله ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى: 11]؛ إنما المعنى: ليس كَهُوَ شيء "[56].

ذهب قطرب في هذا النص إلى أن الأسماء تزاد في الكلام؛ حيث جوز أن تكون كلمة: ﴿ **مَثَلُ** ﴾[محمد: 15] زائدة في آية: ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ** ، وأن تكون كلمة: ﴿ **بِسْمِ** ﴾[النمل: 30] زائدة في البسملة، وأن تكون كلمة: ﴿ **مِثْلِ** ﴾[الشورى: 11] زائدة في قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾.

وهذا المذهب الذي صار إليه قطرب هو مذهب كوفي؛ فهم الذين يجوزون زيادة الأسماء. والبصريون يمنعون ذلك[57].

المسألة السادسة عشرة: مباينة مذهب قطرب لمذهب سيبويه في أصل حركة همزة الوصل، وفي المحدد لحركتها.

قال قطرب: " فإذا كان " يفعُل " منه مضموم الثالث، انضمت الألف عليه في أوله؛ أتبعوا الضمة الضمة، كما قالوا: منذ اليوم يا هذا، والأسود بن يُعْفُر، وضموا على الضمة، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا** ﴾[البقرة:21]، ﴿ **اُعْبُدُوا** ﴾؛ إذا ابتدأت، ﴿ **أَنِ اقْتُلُوا** ﴾[النساء: 66]، و﴿ **اُقْتُلُوا** ﴾؛ إذا ابتدأت ... وبعضهم يدعها مكسورة كأخواتها، فيقول: إعبُدوا، واقتُلوا؛ فيكسر، وذلك شاذ.

وإنما كسروا ألفات الوصل هذه لأنهم أرادوا أن يسكنوا بها ما بعدها؛ إذ لم يمكن أن يتكلموا بما بعدها أولا ويَسْكُنَ؛ لأن أول كل كلمة متحرك، فأدخلوا هذه الهمزة ليلقوا عليها الحركة، فلما سكن ما بعدها، كان كأنه يحركها للالتقاء الساكنين، فصار مثل: اضربِ القوم، وخذِ المال "[58].

في كلام قطرب مسألتان؛ الأولى: أن المحدد لحركة همزة الوصل إنما هو الإتباع، وهو عين مذهب الكوفيين[59]. والثانية أن قول قطرب: " فلما سكن ما بعدها، كان كأنه يحركها للالتقاء الساكنين، فصار مثل: اضربِ القوم، وخذِ المال "؛ يفيد أنه يرى أن الأصل في حركة ألف الوصل السكون؛ لا الحركة، وفي ذلك مخالفة لمذهب سيبويه الذي يرى أنها جلبت متحركة[60].

المسألة الرابعة عشرة: ذهب قطرب إلى أن " أم " تأتي - بقلة وشذوذ - بمعنى " بل "؛ وذلك شاذ قليل.

قال قطرب: " وقد جاءت خبرا بمنزلة " بل "؛ وذلك شاذ قليل.

قال الشاعر: [الكامل]

مَا أَكْرَمَ الْأَصْهَارَ إِنْ صَاهَرْتَهُمْ أَمْ مَّا أَحَقَّ الْقَوْمَ بِالْخُلُقِ الثَّدِي

---

[52] ـ معاني القرآن للأخفش (1/ 329 . 330)، والجنى الداني (1/ 86 . 87)، ومغني اللبيب (1/ 237 . 238)، وشرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي (4/ 61).

[53] ـ الكتاب (1/ 408)، ومغني اللبيب (1/ 238 ـ 239).

[54] ـ معاني القرآن: 3/ 1076.

[55] ـ البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير (2/ 427 ـ 428)، وشرح المفصل (5/ 77)، والتسهيل لابن مالك (3/ 138 ـ 139)، وشرح الشافية الكافية (2/ 798 ـ 799)، وتوضيح المقاصد (750)، ومغني اللبيب (1/ 425 ـ 426).

[56] ـ معاني القرآن: 3/ 1095.

[57] ـ شرح الكتاب (1/ 235)، والتذييل والتكميل (11/ 249)، والدر المصون (1/ 230)، ومغني اللبيب (1/ 232).

[58] ـ معاني القرآن: 1/ 116 ـ 117.

[59] ـ ارتشاف الضرب (2/ 543)، وتوضيح المقاصد (3/ 1556)، وجمع الجوامع للسيوطي (3/ 445 ـ 446).

[60] ـ نفس المصادر السابقة؛ إذ كثيرا ما تدرس المسألتان معا.

أنشدناه الثقة، يريد: بل "[61].

ذهب قطرب إلى أن " أم " تأتي - بقلة وشذوذ - بمعنى " بل "؛ متمحضة للإضراب، وهو جنوح منه إلى مذهب الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي؛ إذ يرون أنه مجيئها متمحضة للإضراب سائغ. والبصريون يمنعون ذلك، ويرون أنها أبدا بمعنى: بل والهمزة. وقد نصر مذهب الكوفيين كل من ابن مالك في شرح التسهيل[62]، وابن هشام في مغني اللبيب[63]، والرضي في شرحه على الشافية[64].

المسألة الخامسة عشرة: موافقة قطرب الكوفيين في مجيء " إلا " بمعنى الواو.

قال قطرب: " فمن ذلك: ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾[البقرة: 150]، يجوز أن يكون: إلا على الذين ظلموا فإن عليهم الحجة لا عليكم؛ فهذا وجه.

ويكون الذين في موضع بعض؛ ولا يكون على: أن للذين ظلموا حجة عليكم؛ لأنهم لا حجة لهم.

وقد يكون على أن تصير ﴿ **إِلَّا** ﴾كأن معناها معنى: لكنْ، أو: الواو، كأنه قال: لكنِ الذين ظلموا فلا تخشوهم، أو: والذين ظلموا فلا تخشوهم "[65].

ذهب قطرب في هذا المسألة إلى أمرين؛ الأول: أن الاستثناء المنقطع مقدر الوقوع بـ " لكنْ "، وهو مذهب البصريين، ولا إشكال فيه، أما الثاني فهو الذي يهمنا - هنا - وهو أن مذهب قطرب هو جواز أن تأتي " إلا " بمعنى الواو، وهو مذهب الكوفيين[66].

ـ الثانية في تتبع الأعاريب التي وافق فيها قطرب الكوفيين، أو خالف فيها البصريين، أو صدرها بأعاريب الكوفيين. ونكتفي ـ هنا ـ بالتمثيل بأربع منها:

الإعراب الأول: أعرب فيه قطرب آية على زيادة الواو، وهو إعراب كوفي.

قال قطرب: " وقوله في سورة الحج: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[الحج: 25]، يجوز أن يكون أراد: سواء العاكف فيه منهم والبادي؛ فيصير خبرا لـ : ﴿ **إِنَّ** ﴾.

ويجوز على قوله: ﴿**وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ** ﴾ على ترك الواو "[67].

ذهب قطرب في الإعراب الثاني إلى أن " الواو " زائدة، وهو إعراب كوفي؛ إذ الكوفيون هم الذين يرون زيادة الواو[68].

الإعراب الثاني: موافقة قطرب للكوفيين في إعراب " والصابئون ".

قال قطرب: " وأما قوله عز وجل: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ** ﴾ [المائدة: 69]، فرفع و﴿ **وَالصَّابِئُونَ** ﴾، ولم يرده على: ﴿ **إِنَّ** ﴾ فيكون على وجهين:

أحدها: أن يرفعه بـ : ﴿ **هَادُوا وَالصَّابِئُونَ** ﴾؛ كأنه قال: " وهاد الصابئون أيضا " ... والوجه الآخر: أن يكون رد "الصابئين" على موضع: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ أن الموضع ابتداء؛ كأنه قال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾، قال: " الذين آمنوا "؛ أن المعنى قريب بعضه من بعض؛ وليست ﴿ **إِنَّ** ﴾ بفعل، فيقوى عملها؛ فكأنه قال: " الذين آمنوا والصابئون " ... "[69].

ذهب قطرب في توجيه إعراب الآية مذهبين:

الأول: هو أن يرفع: ﴿ **وَالصَّابِئُونَ** ﴾، بـ : ﴿ **هَادُوا** ﴾.

الثاني: أن يرد : ﴿ **وَالصَّابِئُونَ** ﴾ على محل: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾، ومحله الرفع بالابتداء.

وقطرب مخالف في التوجيهين جميعا مذهب البصريين، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه؛ إذ مذهبهم أن الآية تعرب على التقديم والتأخير[70]. أما الإعرابين اللذين ذكرها فهما لأهل الكوفة[71].

الإعراب الثالث: خالف قطرب البصريين في تضعيف لغة قراءة **" مَعَائِشَ "**[الأعراف: 10] محتجا لها.

---

[61] ـ معاني القرآن: 1/ 68.

[62] ـ شرح التسهيل: 3/ 361 ـ 362.

[63] ـ مغني اللبيب: 66.

[64] ـ شرح شافية ابن الحاجب: 4/ 405 ـ 406.

[65] ـ معاني القرآن: 2/ 466.

[66] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 216)، وتوضيح المقاصد (510)، وهمع الهوامع (2/ 270).

[67] ـ معاني القرآن: 3/ 990 ـ 991.

[68] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 374)، والبحر المحيط (7/ 499).

[69] ـ معاني القرآن: 2/ 700.

[70] ـ الكتاب (2/ 155 ـ 156)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 482).

[71] ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 192 ـ 194).

قال قطرب: " قراءة أبي عمرو: ﴿ **مَعَايِشَ** ﴾، بغير همز؛ وهو القياس والأحسن؛ لأن الواحد معيشة، وأصل الياء الحركة؛ كأنها مَعْيِشَة، فلما جمعوها ردوها إلى الحركة التي هي الأصل.

الأعرج، وأهل المدينة: " **مَعَائِشَ** " بالهمز؛ وهي لغة بعض العرب يقولون مَصَائِفَ ومَقَائِلَ؛ يريدون مَقَّاوِل، كما قالوا مصايب، وإنما هي من صاب يصوب، وإنما الهمز للزائد الساكن؛ وقالوا: قَدوم وقَدَائِم، وعجوز وعجائز، وبِطانة وبطائن، ورسالة ورسائل، دجاجة ودجائج؛ لأن هذا ساكن كله في الواحد زائد، فلما جمعوه حركوه فأبدلوا منه الهمزة لما خالف الأصل التي هي عليه في الواحد من السكون "[72].

انتصر قطرب في هذا النص لقراءة " **مَعَائِشَ** " بالهمزة؛ قائلا بأنها " لغة بعض القبائل "، وإن كان يعتبر أن قراءة " **مَعَائِشَ** " بالياء، هي " القياس والأحسن ". وفي هذا خلاف صريح للبصريين، وعلى رأسهم سيبويه والأخفش؛ الذين يضعفون لغة هَمْز " **مَعَائِشَ** "، بل وذهب كثير من أئمة البصريين إلى رميها بالغلط، والرداءة، والخطأ، واللحن[73].

الإعراب الرابع: تصدير قطرب بثلاثة أعاريب كوفية، وجَعْلِهِ إعراب سيبويه رابعا.

قال قطرب: " وأما قوله عز وجل: ﴿ **لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾ [النساء: 168][74]، فيجوز القول في: ﴿ **وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ** ﴾: على أربعة أوجه:

فوجه منها: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة على مثل قوله: ﴿ **يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[التوبة: 61.

والوجه الثاني: على الكاف في " إليك، وإلى المقيمين الصلاة ". ويكون على مثل: ﴿ **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾[النساء: 1]. وقد فسرنا ذلك.

والوجه الثالث: على " من قبلك، ومن قبل المقيمين الصلاة "، وهو مثل الوجه الثاني في الرد على المصدر المجرور.

والوجه الرابع: أن يكون في موضع نصب، على ما تقول العرب في المدح والذم "[75].

فهذه الأعاريب صدرها قطرب بثلاثة كوفية، وذيلها بإعراب سيبويه رابعا. أما الإعراب الأول؛ فهو إعراب الكسائي، وقد نقله عنه الفراء في " معانيه "[76].

أما الثاني والثالث، ففيهما العطف على الضمير المجرور، وهذا إنما يجيزه الكوفيون[77].

وأما الرابع: فهو إعراب سيبويه الذي أجرى عليه الآية في الكتاب"[78].

المطلب الثالث: انفراداته.

وأكتفي في التمثيل لذلك بذكر ثلاث مسائل انفرد بها قطرب:

المسألة الأولى: تفرد قطرب بالقول بجواز فتح عين الاسم إذا كان صفة، ساكن العين، ثلاثيا؛ إذا جُمِعَ.

قال قطرب: " وأما الصفة نحو عبْلَة، وضخْمة، وفخْمة، فالإسكان فيها أكثر، والتحرك - أيضا - لغتان. وذلك: " عبْلات، وعبَلات "، و" فخْمات، وفخَمات "[79].

أجاز قطرب في هذا النص فتح عين الاسم إذا كان صفة، ساكن العين، ثلاثيا؛ إذا جُمِعَ. وهذا تفرد منه؛ إذ نص النحاة على أن حقه تسكين عينه في الجمع.

---

[72] . معاني القرآن: 2/ 779 . 780.

[73] . الكتاب (4/ 355 ؛ 4/ 356)، ومعاني القرآن للأخفش (1/ 320)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (2/ 320 . 321)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 45 . 46)، والمنصف لابن جني (307).

[74] . سورة النساء، الآية: 168.

[75] . معاني القرآن لقطرب: 2/ 651.

[76] . معاني القرآن للفراء: 107.

[77] . الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 379.

[78] . الكتاب: 2/ 62 . 63.

[79] . معاني القرآن: 2/ 208.

قال أبو حيان مبينا هذه المسألة: " فإن كان الاسم الساكن العين الثلاثي في صفة غير مضعف، ولا معتل؛ نحو: ضخْمة، وجلْفة، وضحْكة، وجؤنة، وعيْلة؛ فليس إلا السكون في جميع لغات العرب: هذيل، وغيرهم؛ خلافًا لقطرب؛ فإنه أجاز الفتح في جمع فعلة نحو: صعَبات "[80].

المسألة الثانية: تفرد قطرب بإيقاع " مَنْ " على ما لا يعقل؛ بلا اشتراط ما يصحح ذلك.

قال قطرب: " وإن كانت " مَنْ " قصد بها لغير الآدميين، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾[النور: 45]، فالذي يمشي على أربع وعلى بطنه غير الآدميين، وقد حكي لنا بيت أبي زبيد: [الطويل]

فَوَافَى بِهِ مَنْ كَانَ يَرْجُو إِيَابَهُ وَصَادَفَ مِنْهُ بَعْضَ مَا كَانَ يَحْذَرُ

يعني: أشباله؛ فجاءت لغير الآدميين.

وكذلك قوله: ﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾[الحجر: 20]؛ يريد: البهائم في التفسير "[81].

فهذا النص يؤكد ما اشتهر عن قطرب من جواز وقوع " مَنْ " على ما لا يعقل؛ دون اشتراط ما يصحح ذلك. وهذا الاختيار صار علما على قطرب؛ متى أطلق تبادر إلى الذهن أنه المستبد به. وإن كان أبو حيان قد قال: " **زعم قطرب وغيره** أن " من " تقع على ما لا يعقل - عمومًا - دون اشتراط ما ذكر، واستدل بقوله تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ** ﴾[النحل: 17]، قال: يعني بذلك الأوثان، والأصنام. ولا حجة في ذلك كما بينا لاشتراك العاقل وغير العاقل في: ﴿ **مَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ** ﴾؛ إذ قد عبد من دون الله من يعقل، ومن لا يعقل، أو لتنزيلها منزلة من يعقل؛ إذ عبدت من دون الله، أو لاعتقاد من عبدها أنها عاقلة فعالة. فهذه الوجوه كلها يحتمل قوله: ﴿ **كَمَنْ لَا يَخْلُقُ** ﴾، فلا دليل على أنها تقع على آحاد ما لا يعقل "[82]؛ فرد أبو حيان مذهب قطرب، وجَعَله غير خالص له، إلا أن عطف أبي حيان " وغيره " على " زعم قطرب " يفيد أن قطربا هو المستبد بهذا الرأي رَأْسًا، وعليه فقطرب تفرد ثم تابعه البعض، فهو منفرد انفرادا نسبيا، ثم إن عدم تعيين هذا " القائل " الذي تابع قطربا يجعله كأنه غير مذكور، علاوة على أن كثيرا من الكتب إنما تنسب هذا المذهب لقطرب وحده[83].

المسألة الثالثة: ما سبق ذكره في ذيل المسألة الثانية عشرة من المسائل التي خالف فيها قطرب البصريين؛ من أن قطربا تفرد بجعل" هَا "، و" هَإِي "، و" عَا "؛ من حروف النداء.

الخاتمة:

إن تتبع القضايا النحوية الواردة في كتاب " معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه " كشف لنا أن قطربا ليس نحويا خالص البصرية؛ وإنما هو نحوي مستبد برأيه، يخوض في المسائل النحوية خوض المجتهد الذي يرجح من المسائل ما أملته عليه قريحة النحوية، ومكنته العلمية. ولهذا وجدناه كثيرا ما يخالف مذهب شيوخه البصريين، ويخرج عن مقرر مذهبهم إلى مذهب الكوفيين، بل واتفق له في عدة مسائل أن تفرد بها دون سائر النحاة.

---

[80] ـ ارتشاف الضرب: 2/ 593.

وينظر كذلك: شرح التسهيل (1/ 100)، وهمع الهوامع (1/ 88).

[81] ـ معاني القرآن: 2/ 458 ـ 459.

[82] ـ التذييل والتكميل: 3/ 128.

[83] ـ ومن نسب هذ القول إلى قطرب وحده: ابن مالك في شرح التسهيل (1/ 216 ـ 217)، والسيوطي في همع الهوامع (1/ 351).

لائحة المصادر والمراجع:

1 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، شهاب الدين الدمياطي، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط3/ 2006م ـ 1427هـ.

2 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1/ 1418هـ ـ 1998م.

3 - إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ب.ط/1421 هـ، ط1/ 1421هـ.

19 ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، ط15/ أيار ـ مايو 2002م.

4 - إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط.1/ 1406هـ ـ 1982م.

5 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين، أبو بكر الأنباري، المكتبة العصرية، ط1/ 1424هـ ـ 2003م.

6 - إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط1/ 1408هـ ـ 1987م.

7 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ـ بيروت، ط.5/ 1406هـ ـ 1986م.

8 - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ب.ط/ 1420هـ.

9 - البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، ط1/ 1420هـ.

10 - البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، أبو القاسم الصنعاني، دراسة وتحقيق: محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد الزين على العزازى ـ الأستاذ الدكتور الطنطاوى جبريل، جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية بالزقازيق ـ الدراسات العليا ـ قسم اللغويات، ب.ط/ 1428هـ ـ 2007م.

11 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ لبنان (صيدا)، ب.ط/ ب.ت.

12 - البيان والتبيين، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ب.ط/ 1423هـ.

13 - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1/ 1406هـ ـ 1986م.

14 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1/ ب.ت.

15 - التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط1/ 1410هـ ـ1990م.

16 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ط1/1428هـ.

17 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم المرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1/ 1428هـ - 2008م.

18 - جمع الجوامع، السيوطي، ب.ط/ ب.ت.

19 - الجنى الداني في حروف المعاني، ابن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/ 1413هـ - 1992م.

20 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4/ ب.ت.

21 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ب.ط، ب.ت.

22 - شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1/ 1410هـ - 1990م.

23 - شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ـ ليبيا، ب.ط/ 1395هـ ـ 1975م.

24 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجَوجَري القاهري الشافعي، تح: نواف بن جزاء الحارثي ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1/ 1423هـ ـ2004م.

25 - شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1/1402 هـ ـ 1982م.

26 - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1/ 2008م.
26 - شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيشبن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1/ 1422هـ ـ 2001م.
27 - شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1/ 1425 هـ- 2004م.
28 - علل التثنية، أبو الفتح ابن جني، الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر، ب.ط، ب.ت.
29 - اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العُكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط1/1416هـ ـ 1995م.
30 - مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط2/1405هـ.
31 - معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط1/ 1409هـ.
32 - معاني القرآن، أبو زكرياء الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر، ط.1/ ب.ت.
33 - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط1/1408هـ ـ 1988م.
34 - معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، أبو علي محمد بن المستنير قطرب، تحقيق: محمد لقريز، تقديم: أ.د غانم قدوري الحمد، مكتبة الرشد، ط1/ 1442هـ ـ 2021م.
35 - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط.1/ 1414هـ - 1993م.
36 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط6/ 1985.
37 - المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1/ 1993م.
38 - المنصف، أبو الفتح ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1/ في ذي الحجة سنة 1373هـ ـ أغسطس سنة 1954م.
39 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط.3/ 1405هـ ـ 1985م.
40 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوقيفية ـ مصر، د.ط، د.ت.
41 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، ب.ط/ 1420هـ ـ 2000م.
42 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1/ ب.ت.